

( السياسة الامريكية اتجاه اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤٨ - ١٩٨٢ )

م.د. صدام يوسف عبد الجغيفي

وزارة التربية - الكلية التربوية المفتوحة

الملخص:

نشأت مأساة اللاجئين الفلسطينيين، وتعمقت معاناتهم منذ ما يزيد عن نصف قرن، وتحديدًا منذ نشوء الدولة اليهودية على أنقاض فلسطين، وبعد تشتت أهلها في مخيمات اللجوء والشتات، وأن نكبة عام ١٩٤٨، أرغمت ما يقارب ٩٠٠ ألف فلسطيني على الهجرة القسرية خارج مدنهم وقراهم، بعد أن قام اليهود وعصاباتهم العسكرية بتدمير القرى والمدن الفلسطينية، لاسيما تلك الواقعة على الساحل الفلسطيني، الممتد من الناقورة إلى غزة، إذ دمرت إسرائيل أكثر من ٥٤٠ قرية فلسطينية، وكان من نتائج الحرب العربية- الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨م أن شرد عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى البلدان العربية المجاورة، ففي آخر الإحصائيات التي أجريت بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في الفترة الواقعة بين ١٩٤٨ إلى ٢٠٠٠ ما يزيد عن خمسة ملايين لاجئ، ومما زاد من معاناة الفلسطينيين، وعمّق جراحهم، ووسّع دائرة تشردهم، الهزيمة العربية الساحقة التي تعرضت لها الجيوش العربية في مواجهتها مع إسرائيل، إذ استطاعت إسرائيل السيطرة على ما يقارب ٧٨% من مساحة فلسطين الانتدابية.

ارتأت الإدارة الأمريكية أن تنتظر إلى الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية من منظور استراتيجي وجيوسياسي، فمصالحتها وأهدافها وارتباطاتها مع هذه المنطقة الحساسة، تداخلت مع متطلب وجود دولة ارتكاز قوية كإسرائيل قادرة على حماية المصالح الأمريكية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، فقد تعهد الرئيس الأمريكي هاري ترومان عام ١٩٤٨ بإقامة ارتباط فريد وقوي بين إسرائيل والولايات المتحدة، والاستمرار بدعمها حتى تستطيع أن تقف على رجلها وتؤمن حياة شعبها". وقامت المنظمات الصهيونية واليهودية في الولايات المتحدة بدور ضاغط على الرئيس ترومان لدعم مطامح

اليهود ومطامعهم ومساندتها في فلسطين، لقد كان كلارك كليفورد وديفيد نايلز من أشد اليهود حماسة وتأثيراً على إدارة ترومان، حيث استغلوا الورقة الانتخابية لليهود الأمريكيين، وتلاعبوا بها لتقديم الدعم الأمريكي اللامحدود لقيام إسرائيل، والدليل على ذلك أنه بعد إحدى عشرة دقيقة من الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، أعلن البيت الأبيض رسمياً عن الاعتراف الأمريكي بها، مع التزام ترومان شخصياً بضمان بقاء دولة إسرائيل قوية ومزدهرة وآمنة، وكل الرؤساء الأمريكيين الذين وصلوا إلى البيت الأبيض، دشّنوا حملاتهم الانتخابية على منصة التأييد الشامل والكامل لإسرائيل ولسياساتها في الشرق الأوسط، وأظهروا صراحة كل أشكال الدعم الكامل لها ولرفاهة سكانها.

انصبّت الجهود الدولية على التخفيف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين من خلال المساهمة في تقديم المساعدات العينية والمادية لمخيمات اللاجئين في إطار وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا»، واصلت الولايات المتحدة سياسة تقديم المساعدات المادية والإنسانية لتخفيف معاناة الفلسطينيين في مخيمات اللجوء والشتات، وقد بلغ حجم المساعدات المالية الأمريكية والمساهمات الإنسانية المقدمة للأونروا في الفترة الواقعة بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧ ما يقارب ٤١١ مليون دولار، أي ما يقارب ٦٥% من ميزانية الوكالة الدولية، وأن الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين بقي يتراوح بين ثلاث إمكانيات: التوطين والتعويض وإعادة التأهيل.

تتجلى مواقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه اللاجئين وحقوق العودة من خلال عدة محاور منها المحور الأول مشروع دالاس ١٩٥٥ والمحور الثاني: فقد جاء بعنوان مبادرة جوزيف جونسون في بداية الستينات، أما المحور الثالث: تناول رؤية كيسنجر في السبعينات، في حين تخصص المحور الرابع حول مبادرة ريغان في بداية الثمانينات.



## Abstract

The tragedy of the Palestinian refugees has been compounded by the suffering of more than half a century since the establishment of the Jewish State on the ruins of Palestine. After the dispersion of its people in the refugee and refugee camps, and the 1948 Nakba, some 900,000 Palestinians were forcibly displaced outside their towns and villages. That the Jews and their military gangs destroyed Palestinian villages and cities, especially those located on the Palestinian coast, from Naqoura to Gaza. Israel destroyed more than 540 Palestinian villages. Arabic Gao Of.

The US administration considered the Middle East after the Second World War from a strategic and geopolitical perspective. Its interests, objectives and ties with this sensitive region were intertwined with the need for a strong state, such as Israel, capable of protecting American political, economic and strategic interests.

The US policy on refugees and the right of return is reflected in several axes: the first is the Dallas Project 1955; the second is the Joseph Johnson initiative in the early 1960s; the third is Henry Kissinger's vision in the 1970s; Reagan in the early 1980

## المقدمة

نشأت مأساة اللاجئين الفلسطينيين، وتعمقت معاناتهم منذ ما يزيد عن نصف قرن، وتحديدًا منذ نشوء الدولة اليهودية على أنقاض فلسطين، وبعد تشتت أهلها في مخيمات اللجوء والشتات، وأن نكبة عام ١٩٤٨، أرغمت ما يقارب ٩٠٠ ألف فلسطيني على الهجرة القسرية خارج مدنهم وقراهم، بعد أن قام اليهود وعصاباتهم العسكرية بتدمير القرى والمدن الفلسطينية، لاسيما تلك الواقعة على الساحل الفلسطيني، الممتد من الناقورة إلى غزة، اذ دمرت إسرائيل أكثر من ٥٤٠ قرية فلسطينية، وكان من نتائج الحرب العربية- الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨م أن شرد عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى البلدان العربية المجاورة .

ارتأت الإدارة الأمريكية أن تنظر إلى الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية من منظور استراتيجي وجيوسياسي، فمصالحها وأهدافها وارتباطاتها مع هذه المنطقة الحساسة، تداخلت مع مطلب وجود دولة ارتكاز قوية كإسرائيل قادرة على حماية المصالح الأمريكية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. تتجلى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه اللاجئين وحق العودة من خلال عدة محاور منها المحور الأول مشروع دالاس ١٩٥٥ والمحور الثاني : فقد جاء بعنوان مبادرة جوزيف جونسون في بداية الستينات ، اما المحور الثالث : تناول رؤية هنري كيسنجر في السبعينيات، في حين تخصص المحور الرابع حول مبادرة ريغان في بداية الثمانينيات .

## الولايات المتحدة الأمريكية والقضية الفلسطينية

إنَّ قضية اللاجئين الفلسطينيين تُعد من القضايا الشائكة، وحجر عثرة أمام إيجاد حل جذري ونهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وعلى الرغم من أنه يقع على كاهل المفاوض الفلسطيني عبء ثقيل، في ضوء الضغوطات السياسية التي تُمارس عليه من قبل بعض الأطراف الإقليمية والدولية، للقبول بالحد الأدنى من الحلول المقترحة بعودة جزء قليل من هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم الأصلية. وفي ظل السياسات الإسرائيلية والأمريكية الناجعة لترويض المفاوض الفلسطيني، نجد هذا المفاوض مع مرور الوقت، يقلّص مطالبه المشروعة بعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، إلى مجرد تحقيق حل عادل وخالق لمشكلة هؤلاء اللاجئين، تقضي بعودة نذر قليل منهم إلى ديارهم.

بعد وفاة روزفلت في الثاني عشر من نيسان ١٩٤٥م خلفه نائبه هاري ترومان (١٩٤٥-١٩٥٣)، وبدأت الصهيونية تمارس ضغوطها للحصول على تأكيدات منه تشير إلى التزامه بعود الحزب الديمقراطي المؤيدة للصهيونية، وعلى أية حال فلم يرث ترومان أية سياسة أمريكية واضحة من الرئيس روزفلت بخصوص فلسطين، وقد قام الحاخام وايز بزيارة لترومان، وكان وزير الخارجية ستيتينيوس سبق وحذر الرئيس بأن زعماء الصهاينة سيحاولون أن يحصلوا على تأييد منه للمخطط الصهيوني لفتح باب الهجرة وإقامة الدولة اليهودية، وقد رد ترومان على وايز بأنه على وفاق تام مع سياسة روزفلت حول فلسطين وسوف يفعل ما يستطيع لتنفيذها، فترومان كان مجبراً على التمسك بسياسة روزفلت إذ أكد أن الولايات المتحدة لن تتخذ أية إجراءات مهمة خاصة بفلسطين دون استشارة كل من العرب واليهود، فترومان كان مجبراً على اتخاذ هذا الموقف نظراً للموقف العالمي والأمن القومي، ولكن تغير موقف ترومان وحدث انحراف كبير لصالح الصهيونية في مؤتمر بوتسدام في ٢٧ أيار ١٩٤٥م، حيث أبرقت له المنظمات تلح عليه لاستخدام نفوذه لتسوية قضية فلسطين وفقاً لحاجات اليهود ومطالبهم، قال ترومان إن حكومته تؤيد إدخال أكبر عدد ممكن من اليهود إلى فلسطين<sup>(١)</sup>.

مارست الولايات المتحدة الأمريكية، مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية ضغوطاً على بريطانيا بصفتها القوة الانتدابية في فلسطين، لعرض مشروع تقسيم فلسطين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وليس أمام أعضاء مجلس الأمن، لقد كان هناك خوف أمريكي حقيقي من أن بعض الدول الأعضاء داخل مجلس الأمن، ستستخدم حق النقد الغيتو ضد قرار تقسيم فلسطين، في السياق نفسه، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم كل الدعم والتأييد والمساندة لهذا القرار الذي عرض على الأمم المتحدة خلال المناقشات الحادة في أروقة الأمم المتحدة، التي دارت حول طبيعة هذا القرار وجوانبه السياسية والقانونية والإنسانية، أظهر الأمريكيان حماساً منقطع النظير إلى درجة أنهم مارسوا ضغوطات، وكل أشكال التأثير الأخرى على بعض الدول الأعضاء للتصويت لصالح هذا القرار<sup>(٢)</sup>.

ومن المعلوم أن الولايات المتحدة لعبت دوراً مهماً في الصياغة النهائية للقرار (١٩٤) <sup>(٣)</sup>، ذلك القرار الذي وإن أُسِّمَتْ مبادئه من التقرير الذي قدّمه الوسيط الدولي في فلسطين الكونت فولك برنادوت

قبيل اغتياله، إلا أن روح القرار كانت أمريكية، حيث نصّ على وجوب السماح للاجئين الراغبين بالعودة إلى ديارهم، والعيش بسلام مع جيرانهم، وعلى أثر ذلك شكّلت لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين، وهدفها تسهيل عودة هؤلاء اللاجئين إلى وطنهم، وتوطينهم وتأهيلهم اقتصادياً واجتماعياً ودفع التعويضات، إلا أن إسرائيل رفضت تنفيذه ورهنت عودتهم بالحل الدائم للصراع<sup>(٤)</sup>، ثم أعلنت إسرائيل في تموز (يوليه) ١٩٤٩، قبولها بعودة ١٠٠,٠٠٠ لاجئ في إطار جمع شمل العائلات، بشرط أن يُبدي العرب استعدادهم للدخول في مفاوضاتٍ معها، ولكن سرعان ما قلّصت العدد في اقتراحها أمام لجنة التوفيق إلى (٤٥,٠٠٠) فقط، بحجة أن هناك (٥٥,٠٠٠) فلسطيني تسلموا إلى إسرائيل، وقد رفضت الدول العربية والولايات المتحدة هذا الاقتراح في حينه<sup>(٥)</sup>، وأمام ذلك الإصرار الإسرائيلي، اقترحت اللجنة المذكورة على الدول العربية مبدئياً، توطين اللاجئين الذين لا يرغبون في العودة، كما ضغطت الإدارة الأمريكية على إسرائيل، لكي توافق على عودة ٢٥٠,٠٠٠ لاجئ إلى ديارهم<sup>(٦)</sup>.

فقد كانت فترة حكم الرئيس هاري ترومان، شهدت بعض التناحر الذي بدا معه، أن الإدارة الأمريكية قد تعيد النظر في سياستها تجاه إسرائيل، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحصل، بعد أن عادت الولايات المتحدة للتركيز على الحل الاقتصادي لمشكلة اللاجئين، لذلك عمدت إلى تأييد إنشاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا UNRWA)، في محاولة لتوطينهم في غير ديارهم، ودفعت لسنوات طويلة ما يقارب ٧٠% من ميزانية هذه الوكالة؛ فكان ذلك بداية المرونة في الموقف الأمريكي تجاه إسرائيل وحق العودة، فبعد أن كان هذا الموقف متشديداً على ضرورة تطبيقه في الأشهر الأولى من بداية تلك المشكلة، أخذت تتبنّى حلولاً تتلاءم مع أطروحات إسرائيلية، قائمة على توطين اللاجئين في البلدان العربية<sup>(٧)</sup>.

## المحور الاول: مشروع جون فوستر دالاس ١٩٥٥

ارتأت الإدارة الأمريكية أن تنتظر إلى الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية من منظور استراتيجي وجيو سياسي، فمصالحها وأهدافها وارتباطاتها مع هذه المنطقة الحساسة، تداخلت مع متطلب وجود دولة ارتكاز قوية كإسرائيل قادرة على حماية المصالح الأمريكية السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، فقد تعهد الرئيس الأمريكي هاري ترومان عام ١٩٤٨ بإقامة ارتباط فريد وقوي بين إسرائيل والولايات المتحدة، والاستمرار بدعمها حتى تستطيع أن تقف على رجلها و"تؤمن حياة شعبها" <sup>(٨)</sup>، وقامت المنظمات الصهيونية واليهودية في الولايات المتحدة بدور ضاغط على الرئيس ترومان لدعم مطامح اليهود ومطامعهم ومساندتها في فلسطين، لقد كان كلارك كليفورد وديفيد نابلز من أشد اليهود حماسة وتأثيراً على إدارة ترومان، حيث استغلوا الورقة الانتخابية لليهود الأمريكيين، وتلاعبوا بها لتقديم الدعم الأمريكي اللامحدود لقيام إسرائيل، والدليل على ذلك أنه بعد إحدى عشرة دقيقة من الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، أعلن البيت الأبيض رسمياً عن الاعتراف الأمريكي بها، مع التزام ترومان شخصياً بضمان بقاء دولة إسرائيل قوية ومزدهرة وآمنة <sup>(٩)</sup>.

لا بد في البداية من الإشارة إلى مشروع أريك جونستون في عام ١٩٥٣-١٩٥٥، والموسوم بمشروع الإنماء الموحد للمصادر المائية في وادي الأردن، فقد أرسل الرئيس الأمريكي ايزنهاور (١٩٥٣-١٩٦١) ممثله الخاص السفير جونستون إلى الشرق الأوسط في أكتوبر من عام ١٩٥٣، ليستكشف إمكانيات الاستخدام المشترك لمياه وادي الأردن، من قبل الأردن وإسرائيل ولبنان وسوريا، لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية. كان الهدف الحقيقي لهذه الخطة خلق أراض جديدة في منطقة وادي الأردن واستصلاحها زراعياً حتى تكون جاهزة لإعادة توطين آلاف اللاجئين الفلسطينيين من دون أن يشكلوا عبئاً مالياً واقتصادياً وبشرياً على الدول العربية المضيفة <sup>(١٠)</sup>، قام السفير جونستون بأربع رحلات إلى المنطقة خلال عامين من أجل الترويج لخطة وادي الأردن التي أطلق عليها في تلك الفترة الخطة الموحدة، لكنه لم يكن قادراً على ضمان قبولها لدى الأطراف المعنية، خاصة الدول العربية التي اشتهت من ورائها رائحة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم في بلدان الطوق العربي، دون أن يكون هناك فرص حقيقية تفتح أمامهم للعودة إلى أراضيهم وقراهم في فلسطين <sup>(١١)</sup>.

وفي ٢٦ اب ١٩٥٥ قدم وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس مشروعه بعد قيامه بجوله في المنطقة، القى خلالها خطاباً حدد فيه رؤية الادارة الامريكية لمستقبل التسوية في الشرق الاوسط، التي تضمنت اقتراحات باعادة بعض اللاجئين الى فلسطين المحتلة "ضمن الحد الذي يكون فيه ذلك ممكناً"، مع قيام اسرائيل بتعويض البعض الاخر منهم عبر قرض تشارك فيه الولايات المتحدة الامريكية، على ان يتم توطين العدد المتبقي في الدول العربية ضمن اراضي مستصلحة عن طريق مشاريع ري تقوم الولايات المتحدة بتمويلها، وقد رفض المشروع كل من مصر وسوريا<sup>(١٢)</sup>.

رفضت إسرائيل التعامل مع خطة دالاس تحت ذرائع واعتبارات كثيرة، كان أهمها عدم موافقة إسرائيل للتخلي عن منطقة النقب، لأنها مهمة استراتيجياً وجغرافياً حيث الثروات الطبيعية والمعدنية، وبسبب تواصلها مع ميناء ايلات الذي يعتبر المنفذ الوحيد لإسرائيل على البحر الأحمر، بعد فشل مشروع دالاس لحل قضية اللاجئين، وبعد تأزم الوضع السياسي في منطقة الشرق الأوسط على خلفية العدوان الثلاثي على مصر، تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع استراتيجي جديد يضمن الحفاظ على مصالحها في المنطقة، حمل المشروع اسم الرئيس الأمريكي ايزنهاور الذي ربط بين مقاومة الشيوعية وبين التنمية الاقتصادية لدول المنطقة، عمد مشروع ايزنهاور إلى تقديم المساعدات المالية والاقتصادية للدول العربية من أجل التنمية الاقتصادية، ولمعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال إنشاء مؤسسة تنمية عربية على أساس إقليمي تستمد جزءاً من مساعداتها من الأمم المتحدة، ويكون أحد أهدافها مساعدة الدول المضيفة للاجئين لتوطينهم حيث هم<sup>(١٣)</sup>.

#### المحور الثاني : مشروع جوزيف جونسون ١٩٦٢

ان التصورات الأمريكية بالنسبة لقضية اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا قسراً من أراضيهم وديارهم عام ١٩٤٨ بعد قيام الكيان الإسرائيلي، امتد التصور الأمريكي منذ النكبة التي حصلت في عهد الرئيس هاري ترومان حتى نهاية حرب عام ١٩٦٧، وامتازت الرؤى الأمريكية في هذه المرحلة بقدر من التوازن فيما يخص الصراع العربي-الإسرائيلي، إذ خرجت بعض المبادرات الأمريكية إلى النور لجسر الهوة بين العرب والإسرائيليين، وذلك طمعاً من الولايات المتحدة لاستمالة العرب وتكوين تحالف دولي ضد النفوذ السوفييتي المتزايد في المنطقة، لا سيما بعد تكثيف الروابط بين السوفيت



والمصريين في ظل قيادة الرئيس جمال عبد الناصر، وما المواقف الأمريكية من العدوان الثلاثي على مصر إلا خير دليل على ذلك.

على أثر فشل المبادرات الأمريكية والدولية المختلفة لمعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين، وبعد تصاعد وتيرة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وفي أعقاب تأزم الظروف الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، تقدم رئيس مؤسسة كارنيجي للسلام العالمي، جوزيف جونسون في ٢ تشرين الأول ١٩٦٢، وكانت الإدارة الولايات المتحدة قد كلفته عام ١٩٦١ للقيام بدراسة جديدة عن مشكلة اللاجئين، كما تم تكليفه بالمهمة من خلال لجنة التوفيق الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة حتى تأخذ مهمته طابعاً دولياً<sup>(١٤)</sup>، أساس الجهد الأمريكي الذي قام به جونسون هو الفقرة ١١ من القرار ١٩٤، وحافظ جونسون خلال مهمته هذه على علاقة وثيقة مع المسؤولين في الإدارة الأمريكية قناعة منه أن أي حل مستقبلي لقضية اللاجئين سيتطلب المساعدة الأمريكية على صعيدين: على صعيد الضغط السياسي على إسرائيل لتقبل الحلول المقترحة لقضية اللاجئين، وعلى صعيد المساعدات المالية لتمويل أي تسوية مستقبلاً، زار جونسون منطقة الشرق الأوسط حيث قابل مسؤولين من مصر وسوريا والأردن وإسرائيل، وقد حافظ جونسون في مهمته على الأسلوب الهادئ، بعيداً عن وسائل الإعلام ومركزاً أكثر على تقصي الحقائق من كل الأطراف المعنية، وفي نهاية جولته المكوكية، اقترح جونسون مشروعاً سياسياً كاملاً لحل قضية اللاجئين متضمناً النقاط الآتية:

١. يعطى كل رب أسرة من اللاجئين فرصة الاختيار الحر بين العودة إلى فلسطين أو التعويض بمعزل عن أي نوع من الضغوط التي يمكن أن تمارس عليه أو على أسرته.

٢. على كل لاجئ أن يكون على علم تام، وإمام كامل بطبيعة الفرص المتاحة له للاندماج في المجتمع الإسرائيلي، من حيث فرص العمل والاستقرار والتواصل الإنساني والسياسي داخل هذا المجتمع، كما يجب أن يكون ملماً بقيمة التعويضات التي سيتلقاها إذا اختار البقاء حيث هو والفرص التي ستمنح له في مكان تواجهه في البلدان العربية.

٣. تحسب التعويضات على أساس قيمة الممتلكات كما كانت عليه عام ١٩٤٧-١٩٤٨ مضافاً إليها الفوائد المستحقة.

٤. تمتلك إسرائيل الحق في المحافظة على مصالحها الأمنية والحيوية من خلال رفضها عودة أي لاجئ إذا رأت فيه خطراً عليها.
  ٥. تقوم الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، خاصة الغنية منها بما فيها إسرائيل بالإسهام في توفير المصادر المالية المطلوبة لدفع التعويضات.
  ٦. يستفيد اللاجئ الذي لم يكن له أملاك في فلسطين وقت النكبة من تعويض مالي مقطوع لمساعدتهم للتكيف والاندماج في المجتمعات التي يعيشون فيها.
  ٧. يحق لأي حكومة الانسحاب من هذا المشروع إذا اعتبرته تهديدا لمصالحها الحيوية.
  ٨. يطبق المشروع بصورة تدريجية، وعلى مراحل تحت الإشراف المباشر للأمم المتحدة<sup>(١٥)</sup>.
- لم ترفض الدول العربية صراحة مشروع جونسون، بينما رفضت إسرائيل المشروع ، مشددة في الوقت ذاته على استحالة عودة اللاجئين لان الحل بحسبها يكمن في توطينهم في البلدان المضيفة<sup>(١٦)</sup>، حصلت خطة جونسون على دعم الرئيس الاميركي جون كيندي (١٩٦١-١٩٦٣ ) ووزارة الخارجية الأمريكية ، ولكن ما أن كشفت محتويات هذه الخطة حتى جوبهت بهجمات عنيفة للغاية من قبل العناصر المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة ، ومن قبل الحكومة الإسرائيلية نفسها، وقد أكد هؤلاء أنه لا يوجد حل خارج إطار معاهدة عربية - إسرائيلية شاملة، أعرب عدد من كبار المسؤولين الأمريكيين الإنزعاج الشديد على ما وصفوه تصلبا في الموقف الإسرائيلي في رفض النظر بجدية لمشروع جونسون في الأمم المتحدة ، رغم أن الخطة تهدف إلى تخفيف حدة التوتر بين العرب وإسرائيل، ولأن الانتخابات الفرعية لمجلس الشيوخ كانت تقترب، فقد خشي الديمقراطيون من أن لا يساهم اليهود في تمويل الحملة الانتخابية، بسبب موقف الإدارة الأمريكية من مشكلة اللاجئين العرب ، وقد ضغط على الرئيس كيندي من أجل وقف مبادرة جونسون وتم أخيراً التخلي عن الخطة<sup>(١٧)</sup>.
- فبعد هزيمة ١٩٦٧، تغير الوضع والأسلوب وحجم المشكلة، اذ ازداد عدد اللاجئين؛ فبعضهم كان لاجئاً وهاجر للمرة الثانية، وبعضهم طُرد من وطنه في الضفة الغربية وقطاع غزة فأصبح نازحاً، وإزاء شعور الإسرائيليين بالانتصار، أمعنوا في سن القوانين التي تتحايل على استيلاء الدولة على أراضي

اللاجئين في إسرائيل، وكانت إسرائيل تتعامل مع هذه الأراضي بحذر، ترقباً لتسوية وصلاح أو حرب، وبينما أصبحت مشكلة اللاجئين متفاقمة ومركبة، ازداد إصرار إسرائيل على إيجاد حل لها على حساب العرب واللاجئين أنفسهم<sup>(١٨)</sup>.

### المحور الثالث: رؤية هنري كيسنجر خلال عقد السبعينات

أثناء وبعد نشوب حرب حزيران ١٩٦٧، والتي على أثرها جمعت إسرائيل الآلاف من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأجبرتهم على ترك أماكن إقامتهم بترحيلهم إلى كل من مصر والأردن، وعليه: فإن مشكلة اللاجئين ستحدد ماهية ومستقبل أي مفاوضات فلسطينية إسرائيلية، انطلاقاً من أن الموقف الفلسطيني يتجاوز المعايير السياسية النفعية، لأن هذه المشكلة وما يمثلها الشتات الفلسطيني من معاناة دائمة على استمرار القضية، وتجذرها في الوعي السياسي والجمعي للشعب الفلسطيني<sup>(١٩)</sup>. اختار الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (١٩٦٨-١٩٧٤) لمنصب وزير الخارجية ويليام روجرز الذي كان صديقاً مقرباً منه، ويمتاز بالأخلاق المهنية العالية والنظرة الثاقبة للأمر، كان روجرز مطلعاً على طبيعة الصراع والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، وكان يدرك تماماً أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع، وأنها تستغل من الاتحاد السوفيتي من أجل زيادة وتعميق نفوذه في المنطقة التي تزود العالم بأكثر من نصف احتياجاته من البترول<sup>(٢٠)</sup>، أما بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، فقد تطرق البند السابع من الخطة إلى الاتفاق المبدئي بين الأردن وإسرائيل الذي من الممكن أن يكون هو مفتاح الحل العادل لقضية اللاجئين<sup>(٢١)</sup>.

ركزت خطة روجرز بشكل أساسي على وقف كل الأعمال القتالية وحرب الاستنزاف، خاصة بين مصر وإسرائيل على جبهة سيناء، في الوقت نفسه الذي نصت فيه على مبدأ الأرض مقابل السلام، بما يتضمن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، الأمر الذي رفضته إسرائيل، أما بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، فقد أعادت المبادرة الإشارة إلى عبارة (( حل عادل لقضية اللاجئين ))، لكن من منظور إنساني وليس سياسياً، هذه العموميات والضبابية في الطرح امتازت بها أغلب المبادرات الأمريكية التي تناولت القضية الفلسطينية ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين، لكن الملاحظ أن خطة روجرز في تناولها لقضية اللاجئين الفلسطينيين لم تخرج عن الرؤية المعروفة أمريكياً في تلك

الفترة، والتي اندفعت باتجاه إعادة توطين اللاجئين حيث هم مع إمكانية العودة المحدودة إلى الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل وضمن آليات معروفة ومدروسة، أفشلت خطة روجرز لحل الصراع في الشرق الأوسط، بصيغتها الأرض مقابل السلام وتطبيق القرار ٢٤٢ الصادر في عام ١٩٦٧، من قبل بعض مصادر التأثير والنفوذ داخل إدارة نيكسون، فقد عارض كيسنجر الخطة علناً لأنها تتضمن انسحاباً إسرائيلياً من أراضي عام ١٩٦٧، وعودة بعض اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، معارضة كيسنجر لخطة روجرز شجعت إسرائيل بالمقابل لرفضها، فحكومة غولدا مائير هلعت من إمكانية عودة بعض اللاجئين ضمن ترتيبات أردنية- إسرائيلية مشتركة كما نصت عليه خطة روجرز، ساهم ظهور كيسنجر على المسرح السياسي الأمريكي وتأثيره الشخصي على الرئيس نيكسون، ورفض إسرائيل لخطة روجرز إلى استقالة هذا الأخير، ورحيله عن مسرح السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط<sup>(٢٢)</sup>.

استمرت إدارة نيكسون في حماية إسرائيل، لاسيما بعد الحرب العربية - الاسرائيلية ١٩٧٣، اذ تدخلت لانتقاذ إسرائيل من كارثة كادت تحل بها من قبل القوات العربية، واستمر الحال كما هو في مدة رئاسة جيرالد فورد (١٩٧٤-١٩٧٧)، فلم يطرأ أي تغيير على سياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، عدا بعض المحاولات التي قام وزير الخارجية الامريكي هنري كسنجر، والتي اكد فيها ان مصلحة بلاده ترتبط ببقاء اسرائيل والمحافظة عليها قبل كل شيء، ثم بعد ذلك ستسعى الولايات المتحدة الى تحسين علاقاتها مع العرب<sup>(٢٣)</sup>.

كان لوزير الخارجية الأمريكي كيسنجر دوراً مركزياً مؤكداً في القضية الفلسطينية برمتها، وقد أستدعي كيسنجر بعد أيام قليلة أمام لجنة العلاقات الخارجية الي كان يرأسها هيوبرت همفري (Hubert Humphrey) وسُئل عن أهمية وثيقة سوندرز ، فقام بأداء دوره في الترضية بطريقته المعروفة<sup>(٢٤)</sup> : (( كانت هذه ورقة قدمها نائب مساعد الوزير أمام لجنة فرعية للجنة العلاقات الدولية لمجلس النواب، والتي كانت نوعاً من التدريب الأكاديمي شرحت فيها بطريقة نظرية بحتة بضع نواح من المسألة الفلسطينية كما يراها السيد سوندرز ، وقد أعلنت مرات لا تحصى موقفنا من القضية الفلسطينية ، إن الولايات المتحدة لن تتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى تقبل وجود

دولة إسرائيل وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ لقد كان هذا موقفنا ، وإذا بدا لنا أن نغير موقفنا فإن مثل ذلك لا يعلنه نائب مساعد وزير الخارجية أمام لجنة فرعية للكونغرس ، مثل هذا الأمر يعلن على مستوى الرئاسة او مستوي ، ولا يتم إلا بعد المشاورات التامة مع إسرائيل )) (٢٥).

ورداً على ذلك أوضح وليام كوانت (William Quandt) نائب سوندرز في مكتب الشرق الأوسط (( إن الشيء الجديد في التصريح قليلاً ، لكن توقيته كان مهماً، كان القصد منه أن يرمز إلى رغبة مستمرة من قبل الإدارة الأمريكية في العمل من أجل تسوية سلمية، وقد قرأ كيسنجر المسودة بعناية ، ودقق في كلماتها ، وروى أنه حصل على موافقة الرئيس فورد عليها، لكن لما جوبه بردة فعل إسرائيل العدائية ، صرف النظر عن تصريح سوندرز بوصفه عمل أكاديمي ، ومع ذلك بدت الولايات المتحدة كأنها إتخذت موقفاً أكثر مرونة مما كان عليه الحال في السابق ، وذلك لما ظهرت مشكلة منظمة التحرير الفلسطينية في مناقشة الأمم المتحدة التي كانت قد أدرجت لشهر كانون الثاني ١٩٧٦ م ، فقد إرتفعت آمال العرب لمدة قصيرة ، لكنهم لم يلبثوا أن اصيوا بخيبة أمل ، إذ لم يكن ثمة شيء جوهري حقيقي خلف هذا التبدل الرمزي في السياسة الأمريكية )) (٢٦).

أثارت وثيقة سوندرز ردة فعل في الأوساط الإسرائيلية عند صدورها ، بعد التوضيحات التي أدلى بها كيسنجر عقب صدور الوثيقة ، فضلاً عن أن الوثيقة لم تأتي بجديد فيما يتعلق بالموقف الأمريكي، إلا إشارتها إلى أهمية ومركزية المسألة الفلسطينية في تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي وهي إشارة لا تثير ذلك القدر من التفاوت او التباين بين الموقفين الإسرائيلي والأمريكي، أما الحلول التي تذكرها الوثيقة للمسألة الفلسطينية، فهي الحلول أياها التي تحبها إسرائيل، التي يقف على رأسها الإستمرار في إعتبار الأردن الطرف المفاوض المعقول والممكن بصدد تقرير مصير الضفة الغربية وغزة (٢٧).

أدى ظهور وثيقة سوندرز إلى جدل واسع في الأوساط السياسية الإسرائيلية، فقد عدت تلك الأوساط الوثيقة خرقاً واضحاً للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام وقضية اللاجئين بشكل خاص، أما الدول العربية فقد رحبت بهذه الوثيقة بوصفها خطوة إلى الأمام في الموقف الأمريكي، لهذا وأمام الموقف الإسرائيلي من الوثيقة، فوراً تنصلت منها الإدارة الأمريكية ووصفتها

على لسان وزير خارجيتها كيسنجر مجرد عملية تدريب سياسية أكاديمية، وأكد أن سياسة الولايات المتحدة تجاه قضية الصراع العربي- الإسرائيلي لم تتغير وثابتة كما هي<sup>(٢٨)</sup>.  
اتصف تفكير كيسنجر الاستراتيجي بميزة ربط كل النزاعات والصراعات الإقليمية في أغلب مناطق العالم، بما فيها الشرق الأوسط بعجلة الحرب الباردة التي كانت مستعرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي<sup>(٢٩)</sup>، استفاد كيسنجر بشكل كبير من زعامة نيكسون في البيت الأبيض، لأنه دعم فكرة دور أمريكي فاعل ونشط في منطقة الشرق الأوسط، يقول نيكسون بهذا الخصوص: "منطقة الشرق الأوسط برميل بارود، متفجر للغاية، وهو بحاجة إلى نزع فتيله، إني منفتح لأي اقتراح من شأنه التهئة والتقليل من إمكانية وقوع الانفجار، لأن الانفجار الجديد في الشرق الأوسط يمكن أن يتحول بسهولة إلى مواجهة بين دول نووية"<sup>(٣٠)</sup>.

عارض كيسنجر كل المشاريع السلمية والتسوية التي تنص على عودة، ولو جزء بسيط من اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ومعارضة أي انسحاب إسرائيلي إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بالمقابل كان تفكير كيسنجر الاستراتيجي لا يخرج عن فكرة توطين أكثر من ثلثي اللاجئين في الأردن، والثلث الآخر في سوريا، ودفع تعويضات إلى أصحاب الأملاك والأراضي التي استولت عليها إسرائيل<sup>(٣١)</sup>.

#### المحور الرابع : مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان ايلول ١٩٨٢

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأحداث الدولية والإقليمية من أجل إطلاق مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في ١ ايلول ١٩٨٢، ونجحت قبل ذلك مبادرة السلام الأمريكية التي أطلقها الرئيس جيمي كارتر في التمهيد لمعاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية عام ١٩٧٩، مما ساهم في إخراج مصر من معادلة الصراع العربي-الإسرائيلي، وإحداث خلل في ميزان القوى بين العرب والإسرائيليين لصالح إسرائيل، لأن مصر كانت تمثل القوة العربية القومية والاقتصادية والبشرية الأولى، اقترن خروج مصر من المواجهة مع إسرائيل مع حدث آخر مهم، وهو غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢، حيث استفردت القوات الإسرائيلية بالمقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين الوطنيين في أرض المعركة، وكان من نتائج الحرب خروج قوات منظمة التحرير من لبنان وتشتتها في دول عربية مختلفة، ممهداً الطريق أمام تحولات سياسية جذرية على الفكر السياسي لمنظمة التحرير في منتصف

الثمانينات، حيث بدأت القناعات الفلسطينية تتجذر شيئاً فشيئاً في أوساط القيادة الفلسطينية، ومفادها أن العمل الفدائي المقاوم لا يكفي لوحده لتحرير الأرض الفلسطينية، وأن هذا الجهد العسكري بحاجة إلى رافعة سياسية تستثمر فيه لتحقيق الأهداف المنشودة<sup>(٣٢)</sup>.

في هذه الأجواء أعلن الرئيس ريغان مبادرته للسلام في الشرق الأوسط استناداً على قرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ واتفاقيات كامب ديفيد الموقعة بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩<sup>(٣٣)</sup>، اعتمدت المبادرة في خطوطها العريضة على عدم الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني أو الإشارة إلى تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات المقترحة، لكنها، ولأول مرة ذكرت الحقوق المشروعة للفلسطينيين، معرفة هذه الحقوق على أنها حقوق مدنية للسكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع<sup>(٣٤)</sup>.

في الوقت الذي رفضت فيه مبادرة ريغان إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة، فقد رفضت أيضاً ضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى السيادة الإسرائيلية أو السيطرة عليها بصورة دائمة، فقد ذكر ريغان في مبادرته أن السلام لا يمكن أن يتحقق من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع، ولا يمكن تحقيقه أيضاً في إطار السيادة والسيطرة الإسرائيلية الدائمة عليهما<sup>(٣٥)</sup>.

بالنسبة لقضية اللاجئين لم يكن هناك عبارات واضحة عن هذه المشكلة العويصة ذات الأبعاد الإنسانية والسياسية، وكل ما قاله ريغان حول هذه النقطة بالتحديد إن المبادرة تنص على وجود موازنة وتوافق بين حقوق الفلسطينيين المشروعة والاحتياجات الأمنية الإسرائيلية<sup>(٣٦)</sup>، وبما أن عودة اللاجئين إلى أراضيهم يخل بالتوازنات الديموغرافية والسكانية داخل الكيان الإسرائيلي لصالح الفلسطينيين، ويضر بيهودية الدولة العبرية، فإن العودة الجماعية للفلسطينيين وبأعداد كبيرة يصبح نوعاً من الجنون وفق هذا المنطلق الأمريكي. باختصار استغلت الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية بشكل فظيع ومتعمد لشرعة الشتات والاغتراب الفلسطيني، وشرعة سياسة إسرائيل في اقتلاع الشعوب الأخرى، كانت فكرة ريغان حول قضية اللاجئين تتمثل في أن الحل الأمثل لها يكمن في توطين اللاجئين في البلدان العربية المضيفة، خاصة سوريا والأردن مع إنشاء صندوق للتعويضات تشرف عليه لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة لتقدير خسائر اللاجئين ولمعرفة احتياجاتهم في البلدان التي يتواجدون فيها<sup>(٣٧)</sup>.

لم يكن هدف الولايات المتحدة من خلال طرح هذه المبادرة إحداث حلحلة حقيقية للقضية الفلسطينية، ولقضية اللاجئين الفلسطينيين، بقدر ما كانت محاولة أمريكية، لتحويل الأنظار عن الاجتياح الإسرائيلي للبنان في ١٩٨٢، وتدمير البنية التحتية وقتل آلاف من الفلسطينيين واللبنانيين، وإظهار نفسها أمام الأنظمة العربية الرسمية، وخاصة حلفاءها في المنطقة العربية أنها جادة في حل القضية الفلسطينية، كما كانت تريد المحافظة على المعاهدة المصرية-الإسرائيلية، وعدم المساس بالعلاقات الدبلوماسية بين مصر وإسرائيل التي تعرضت للاهتزاز على أثر الحصار الإسرائيلي لبيروت<sup>(٣٨)</sup>.

#### الخاتمة :

كانت القضية الفلسطينية تؤثر وتتأثر بالسياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، التي ينحاز رؤسائها بشكل كامل لليهود على حساب القضية الفلسطينية، الذين لا يمكن ان يفرضوا باصواتهم وهيمنتهم على الانتخابات الرئاسية الأمريكية، من جهة أخرى تحاول الادارة الأمريكية الظهور بمظهر الحياد في تعاملها مع القضية الفلسطينية، بسبب مصالحها في المنطقة. ان معظم المشاريع التي طرحتها الادارة الأمريكية المتعاقبة ركزت وبشكل مباشر على الجانب الاقتصادي لمشكلة اللاجئين، حاولت جعل المشكلة اقتصادية انسانية، وان حلها يتمحور في كيفية ايجاد سبل وامكانيات اقتصادية لحل المشكلة وذلك في اطار توطين اللاجئين في مناطق سكناهم في الدول العربية، وعدم تقبل اي طرح بعودتهم الى ديارهم.

انصبت الجهود الدولية على التخفيف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين من خلال المساهمة في تقديم المساعدات العينية والمادية لمخيمات اللاجئين في إطار وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، واصلت الولايات المتحدة سياسة تقديم المساعدات المادية والإنسانية لتخفيف معاناة الفلسطينيين في مخيمات اللجوء والشتات.

لم يكن هدف الولايات المتحدة من خلال طرح هذه المبادرات لحل القضية الفلسطينية، وقضية اللاجئين الفلسطينيين، بقدر ما كانت محاولة أمريكية، لتحويل الأنظار عن الاجتياح الإسرائيلي للبنان



في ١٩٨٢، وتدمير البنية التحتية وقتل آلاف من الفلسطينيين واللبنانيين، وإظهار نفسها أمام الدول العربية، ولاسيما حلفاءها في المنطقة العربية أنها جادة في حل القضية الفلسطينية.

## الهوامش

- (١) ج.ج. غولديبرغ، القوة اليهودية داخل المؤسسة اليهودية الأمريكية، ترجمة: خالد حداد، (د.ت، ١٩٩٦)، ص ٣٠١.
- (٢) سمير حلمي سالم سيسالم، المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٧٧ دراسة تاريخية تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، الجامعة الاسلامية - غزة، ٢٠٠٥، ص ٦٤-٦٥.
- (٣) وهو القرار الذي صدر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١ كانون الاول ١٩٤٨ والذي يقضي بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض (وليس او التعويض)، واصر المجتمع الدولي على تأكيد القرار منذ صدوره، حق العودة لا يسقط بالتقدم اي بمرور الزمن مهما طالت المدة التي حرم فيها الفلسطينيين من العودة الى ديارهم، لأنه حق غير قابل للتصرف. لمزيد من التفاصيل ينظر: سلمان ابو ستة، حق العودة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، (غزة، ١٩٩٩).
- (٤) رأت صباح، الرؤية الإسرائيلية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٤٨.
- (٥) محمود كريم، أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين وحق العودة ووكالة الغوث والمعاملة الدولية للمشكلة، مكتبة جزيرة الورد، ط١، (القاهرة، ٢٠١٠)، ص ٨٣.
- (٦) محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة كوكب الرئيس، جمعية الدراسات العربية، (القدس، ١٩٨٥)، ص ٧٨.
- (٧) مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤-١٩٧٤، منشورات المكتبة العصرية، ط٤، (بيروت، ١٩٩٢)، ص ١٣٧.
- (٨) ميخائيل سليمان، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلي كلينتون، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ١٩٩٦)، ص ٩٦.
- (٩) شديد، المصدر السابق، ص ٧٠-٧١.
- (١٠) حمد موعد، اللاجئين الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية من مدريد إلى خارطة الطريق، مركز دراسات الغد العربي، (دمشق، ٢٠٠٣)، ص ٤٦٩.
- (١١) منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٥، دار الجليل، (عمان، ١٩٨٦)، ص ٥٦.
- (١٢) خالد محمد صافي، "اللاجئون الفلسطينيون في مشاريع التوطين منذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم"، المجلة البحثية لقضايا اللاجئين، العدد الرابع، (عمان، ٢٠٠٧)، ص ٣٥.
- (١٣) نواف الزرو، اللاجئين الفلسطينيون قضية وطن وشعب، المؤسسة العربية الدولية للنشر، (عمان، ٢٠٠٠)، ص ١١٨-١١٩.
- (١٤) صافي، المصدر السابق، ص ٣٦.
- (١٥) مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤-١٩٧٤، منشورات المكتبة العصرية، ط٤، (بيروت، ١٩٩٢)، ص ٢٢٥-٢٢٧.
- (١٦) صافي، المصدر السابق، ص ٣٦ - ٣٧.
- (١٧) اديب صالح عبد اللهبي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤٨-١٩٦٧م، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط١، (عمان، ٢٠١٢)، ص ٢١٣-٢٣٨.
- (١٨) حسن ناعفة، المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية، مؤسسة دار الهلال، (القاهرة، ١٩٩٣)، ص ١٨١.
- (١٩) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٥، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٨٥)، ص ٣٧٤-٣٧٨.
- (٢٠) موعد، المصدر السابق، ص ٤٧١.
- (٢١) الزرو، المصدر السابق، ص ١٢١.
- (٢٢) عدنان الهياجنة، "مستقبل فلسطيني الشتات: أسس التعامل مع الأطروحات الدولية وقواعده"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد (٣١)، العدد (٤)، ٢٠٠٢، ص ٨٤٤.
- (٢٣) رافت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، عين للدراسات، (مصر، ٢٠٠٦)، ص ١٩٧.
- (٢٤) دان تشيرجي، أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، ط١، دار الشروق، (بيروت، ١٩٩٣)، ص ١٢٣.

- (٢٥) نقلاً عن مروان بحيري، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من ترومان الى كينسجر، في السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، (بيروت، ١٩٨٢)، ص ٥٢.
- (٢٦) وليام كوانت، أمريكا والعرب وإسرائيل عشر سنوات حاسمة ١٩٦٧-١٩٧٦، ترجمة: عبدالعظيم حماد، ط١، دار المعارف، (القاهرة ١٩٧٩)، ص ٣٨٥.
- (٢٧) غازي الخليلي، "المسألة الفلسطينية والتسوية: احتمالات وتوقعات"، مجلة شؤون فلسطينية، (بيروت)، العدد ٥٦، نيسان / ابريل ١٩٧٦ م، ص ١٥.
- (٢٨) نبيل محمود عبدالغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي من حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحتى إتفاقية كامب ديفيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، (القاهرة، ١٩٨٢)، ص ٢١٦-٢١٧.
- (٢٩) ميخائيل سليمان، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلي كليلنتون، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ١٩٩٦)، ص ١٩٤.
- (٣٠) الهور وموسى، المصدر السابق، ص ١٢٠ - ١٢١.
- (٣١) عمر مصالحة، السلام الموعود، الفلسطينيون بين النزاع والتسوية، ترجمة وديع اسطفان، دار الساقي، (بيروت، ١٩٩٤)، ص ٢٠٣.
- (٣٢) عمر مصالحة، السلام الموعود، الفلسطينيون بين النزاع والتسوية، ترجمة وديع اسطفان، دار الساقي، (بيروت، ١٩٩٤)، ص ٢٠٣.
- (٣٣) ماهر الشريف، البحث عن كيان، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، (قبرص، ١٩٩٥) ص ٢٥٧.
- (٣٤) هارولد ساووندرز، الجدران الأخرى، سياسة عملية السلام، ترجمة حسين عبد الفتاح، معهد المشاريع الأمريكي للدراسات العملية السياسية والاجتماعية، (واشنطن: ١٩٨٥) ص ٢٥٧.
- (٣٥) موعد، المصدر السابق، ص ٤٧٢.
- (٣٦) برهان الدجاني، مفاوضات السلام، المسار والخيارات والاحتمالات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت، ١٩٩٨)، ص ٢٩.
- (٣٧) جواد الحمد، مستقبل السلام في الشرق الأوسط، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، (عمان، ١٩٩٤)، ص ٧.
- (٣٨) إسماعيل خضر، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ٢٠٠٥، ص ٣٥.